

Distr.: General
16 June 2005
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2001/30) الذي طلب فيه المجلس إلى أن أقدم تقارير ربع سنوية عن الحالة في الصومال. والتقرير يغطي التطورات التي استجرت منذ تقرير المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/2005/89)، ويركز على القضايا والتحديات التي تواجه الحكومة الاتحادية الانتقالية. كما أنه يعرض لما استجرت من تطورات داخل الصومال، وفيما يتعلق بالوضع الأمني والأنشطة الإنسانية والإنمائية التي تقوم بها برامج الأمم المتحدة ووكالاتها في الصومال.

ثانياً - الحكومة الاتحادية الانتقالية

٢ - خلال الفترة المستعرضة، برزت قضيتان هامتان أثارتا جدلاً حاداً داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية، أولاهما تتعلق بخطة انتقال الحكومة إلى الصومال. فهناك قلق بالغ بين الصوماليين ولدى المجتمع الدولي وصلت معه الأمور إلى أن تظل المؤسسات الاتحادية الانتقالية الصومالية في نيروبي، بعد ثمانية أشهر من اختتام أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال، بدلاً من أن تنتقل إلى الصومال.

٣ - وقد أوجد الجدل شقاً بين الرئيس عبد الله يوسف أحمد ورئيس وزرائه، علي محمد غيدي، من جهة، وبينه وبين رئيس البرلمان، الشريف حسن شيخ آدم، وبعض أعضاء مجلس الوزراء وعدد كبير من أعضاء البرلمان، من جهة أخرى. فحجة الرئيس يوسف وجماعته أن مقديشو ليست آمنة بما فيه الكفاية، وأن على الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تنتقل مؤقتاً إلى مدينة جوهر أو بيدوا إلى حين تأمين العاصمة. أما رئيس البرلمان وجماعته فيؤكدون على ضرورة انتقال الحكومة إلى مقديشو.

٤ - أما القضية الجدلية الثانية فتتمثل في طلب الرئيس يوسف ضم قوات من دول خط المواجهة (إثيوبيا وجيبوتي وكينيا) إلى بعثة مقبلة لدعم السلام في الصومال يشترك فيها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وهنا أيضا، يعارض عدد كبير من أعضاء البرلمان وأعضاء مجلس الوزراء والفصائل وغيرهم من الزعماء إيفاد قوات من هذه الدول.

٥ - ونتيجة لذلك، لم يتحقق ما اعترمته الحكومة من بدء انتقال المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى الصومال اعتبارا من منتصف شباط/فبراير (انظر S/2005/89، الفقرة ٨). غير أن الحكومة الاتحادية الانتقالية أوفدت عددا من أفرقة تقصي الحقائق إلى عدة مناطق من الصومال توطئة لزيارة الرئيس يوسف ورئيس الوزراء غيدي للبلد خلال الفترة من ٢٤ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس. وقام وفد الحكومة الاتحادية الانتقالية بزيارة بيدوا وبيليتوين وبوساسو وغارو وجوهر. وتفيد التقارير أن الوفد قد حظي بترحيب عامة الصوماليين. بيد أن الوفد لم يقم بزيارة مقديشو.

٦ - وفي ٢٤ آذار/مارس، أعرب ١١ عضوا في البرلمان، معظمهم من عشيرة الهاوية، لأعضاء المجتمع الدولي، خطيا، عن عدم موافقتهم على خطة الانتقال التي وضعها الرئيس يوسف. وفي ذات اليوم، غادر عدد من أعضاء البرلمان نيروبي متوجهين إلى مقديشو. وكانت نيتهم المعلنة الاستعداد للانتقال للسلس للحكومة الاتحادية الانتقالية إلى العاصمة. وفي مقديشو، التقوا بكبار ساسة عشيرة الهاوية، بمن فيهم الرئيس السابق عبدي قاسم صلاصلا حسن، وذلك للتوصل إلى كيفية إخراج الميليشيات المسلحة من مقديشو. وفي ٦ نيسان/أبريل، وصل إلى العاصمة ٢٢ عضوا إضافيا من أعضاء البرلمان بنية مراجعة الاستعدادات التي أجراها زملاؤهم. وفي ٥ نيسان/أبريل، عقد موسى سودي يالاهو، وزير التجارة في الحكومة الاتحادية الانتقالية وأحد زعماء الفصائل، مؤتمرا صحفيا في نيروبي أكد فيه أن الوقت قد حان لانتقال الحكومة إلى مقديشو. وبعد ذلك بقليل، غادر نيروبي إلى مقديشو ٣٠ عضوا إضافيا من أعضاء البرلمان، من بينهم محمد أفرح قنيار، وموسى سودي يالاهو، وعثمان علي عطو، وهم جميعا من وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية. وتحدث محمد قنيار إلى الصحافة في مقديشو فقال إن الهدف الذي جاء من أجله هؤلاء الوزراء هو الإشراف على "خطة تحقيق الأمن والاستقرار في مقديشو" التي تم الإعلان عنها من قبل كإطار لعملية تهدئة الأوضاع في العاصمة. غير أنه أكد أن هؤلاء الوزراء ما زالوا يشكلون جزءا من الحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي ١٦ نيسان/أبريل، قاد نائب رئيس الوزراء، محمود جامع سفر، مجموعة أخرى تتألف من ٨ أعضاء في البرلمان في عودتها من نيروبي إلى مقديشو. وتفيد التقارير بوجود ما يزيد على ١٠٠ من أعضاء البرلمان حاليا في مقديشو.

٧ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل، وصل إلى مقديشو رئيس الوزراء غيدي برفقة ممثلي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والجزائر وجيبوتي وكينيا واليمن. وفي ١ أيار/مايو، انضم إلى البعثة مسؤول مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال (انظر الفقرة ٢٦ أدناه). وحظي رئيس الوزراء وحاشيته بترحيب حار من أهالي مقديشو الذين على ضرورة عودة الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى مقديشو باعتبارها عاصمة الصومال. وفي اجتماع مع أعضاء البرلمان في العاصمة، ذكر رئيس الوزراء غيدي أن التقارير القائلة باعترام انتقال الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى مكان آخر ليست إلا معلومات خاطئة. وأكد أن تحقيق الاستقرار في مقديشو من مسؤولية السلطة التنفيذية، وأعرب عن استعداده لتولي عملية إعادة استتباب الأمن هناك.

٨ - وفي ٣ أيار/مايو، انفجرت قنبلة أثناء إلقاء رئيس الوزراء غيدي خطاباً أمام حشد كبير في استاد مقديشو. ولم يصب رئيس الوزراء، بينما قتل وجرح كثيرون، حسبما أفادت التقارير، وقبل أن تنتهي أعمال التحقيق، صرح غيدي بأن الانفجار لم يكن مقصوداً على الأرجح، وأن قنبلة يدوية قد استخدمت فيه. وزعم آخرون في مقديشو أن الانفجار كان مقصوداً لإفساد حملة رئيس الوزراء لاستقطاب الدعم في مقديشو.

٩ - وفي أواخر شهر شباط/فبراير، أعرب عدد كبير من الشخصيات السياسية الصومالية عن معارضتهم إيفاد قوات من دول خط المواجهة إلى الصومال كاستجابة للبيان الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ عن الهيئة الحكومية الدولية في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في أبوجا (المرجع نفسه، الفقرة ١٩). وفي ٢٦ شباط/فبراير، أصدر ٤١، من بين أعضاء البرلمان والوزراء الـ ٦١ المنتسبين لعشيرة الهاوية (من فيهم زعماء الفصائل الرئيسية)، بياناً صحفياً في نيروبي رحبوا فيه بقوات الاتحاد الأفريقي، وعارضوا مع ذلك، بصورة قاطعة، إيفاد قوات من دول خط المواجهة. كما أصروا على أن يوافق البرلمان الاتحادي الانتقالي على تشكيل وولاية القوات التي من المقرر إيفادها. وفيما بعد، ضم رئيس البرلمان صوته إلى المجموعة المعارضة لرغبة الرئيس يوسف ورئيس الوزراء غيدي في استقبال قوات من دول خط المواجهة. وقال إن موقفه يستند إلى ما توصل إليه من نتائج في مقديشو خلال زيارته لها في شهر شباط/فبراير (المرجع نفسه، الفقرة ٩). وفي الأسبوع الأول من شهر آذار/مارس، شهدت العاصمة مظاهرات مؤيدة وأخرى معارضة لإيفاد تلك القوات.

١٠ - وفي ١٧ آذار/مارس، نوقشت المسألة في البرلمان استعداداً لاجتماع مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية (انظر الفقرة ١٨ أدناه) الذي ستبحث فيه مسألة إيفاد بعثة لدعم السلام في الصومال. وتحولت المناقشة التي جرت في البرلمان إلى جلسة عاصفة أسفرت عن

إصابة عدد كبير من أعضاء البرلمان واحتجاز الشرطة الكينية أحد الوزراء. وأصدر رئيس البرلمان بيانا مفاده أن أغلبية أعضاء البرلمان صوتت برفع الأيدي، بعد تحطيم صندوق الاقتراع، مؤيدة لإيفاد قوات من بلدان أفريقية أخرى ومن دول أعضاء في جامعة الدول العربية إلى الصومال، على ألا توفد قوات من الدول المتاحمة للصومال. وردا على ذلك، أصدر الرئيس يوسف مرسوما رئاسيا برفض بيان رئيس البرلمان.

١١ - وفي رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء غيدي ورئيس البرلمان بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل، أكد الرئيس يوسف ضرورة اعتماد مجلس الوزراء والبرلمان مشروع قانون شامل بشأن الأمن وانتقال الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى الصومال. وقال إن مشروع القانون يجب أن يشمل: قرار وزراء خارجية الهيئة الحكومية الدولية الصادر في ١٨ آذار/مارس (انظر الفقرة ١٨ أدناه)؛ وقرار مجلس الوزراء القاضي بانتقال الحكومة إلى بيدوا وجوهر، مع إقامة مكتب أمني وسياسي لها في مقديشو؛ وخطة لتحقيق الاستقرار في مقديشو؛ نزع سلاح كافة الميليشيات في جميع أنحاء البلد وتجميعها في معسكرات في غضون ثلاثة أشهر؛ والتزاما خطيا جديدا من كافة أعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية وأعضاء البرلمان وغيرهم بوقف إطلاق النار ونزع السلاح؛ وآلية دولية للتحقق والرصد ترأسها الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية و"مجموعة أساسية دولية".

١٢ - وفي أعقاب ما بذله المجتمع الدولي من جهود للتوفيق بين الآراء المتعارضة داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية، أصدر رئيس البرلمان بيانا رحب فيه باستئناف المحادثات. كذلك، أعرب الوزراء وأعضاء البرلمان المنشقون في مقديشو عن استعدادهم لتسوية الخلاف عن طريق جهود وساطة المجتمع الدولي.

١٣ - وفي أعقاب اجتماع مجلس الوزراء عقد في ٩ أيار/مايو، قدم رئيس الوزراء غيدي اقتراحين إلى رئيس البرلمان لموافقة البرلمان عليهما. وكان الاقتراح الأول يتعلق بإيفاد بعثة تابعة للهيئة لدعم السلام في الصومال استنادا إلى بيان وزراء خارجية الهيئة الحكومية الدولية الصادر في ١٨ آذار/مارس. وكان الاقتراح الثاني يتعلق بقرار مجلس الوزراء القاضي بالانتقال إلى بيدوا وجوهر، مع إقامة مكتب لها في مقديشو إلى حين تحقيق الاستقرار في العاصمة. وكانت النية الحصول على موافقة البرلمان قبيل اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الصومال، المقرر عقده في ١٢ أيار/مايو في أديس أبابا.

١٤ - واحتج رئيس البرلمان بأن الأمر يقتضي مزيدا من الوقت حتى يتسنى لأعضاء البرلمان في مقديشو العودة إلى نيروبي لدراسة الاقتراحين. واقترح عقد جلسة في ١٧ أيار/مايو.

وصرح الرئيس يوسف بأنه سيدعو البرلمان إلى عقد جلسة طارئة يوم ١١ أيار/مايو. واعتبر رئيس البرلمان أن تلك الجلسة غير قانونية، ولم يترأس مداولاتها.

١٥ - وترأس النائب الأول لرئيس البرلمان الجلسة للنظر في الاقتراحين، حيث أعلن أن النصاب قد اكتمل (بمضور ١٥٢ عضواً من أصل ٢٧٥). كما أعلن أنه عد ١٤٥ صوتاً مؤيداً للاقتراح الأول المتعلق بإيفاد بعثة تابعة للهيئة لدعم السلام. وتفيد التقارير بأن ما مجموعه ١٤١ عضواً صوتوا تأييداً للاقتراح الثاني المتعلق بانتقال الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى بيدوا وجوهر، مع إقامة مكتب لها في مقديشو. وأعلن رئيس البرلمان أن القرارات لاغية وباطلة. وفي ١٥ أيار/مايو، غادر رئيس البرلمان نيروبي إلى مقديشو، بصحبة ٢٨ عضواً من أعضاء البرلمان، حيث أتهمك منذئذ في مساندة الجهود الرامية إلى تسريح ونزع سلاح الميليشيات الموجودة في العاصمة.

١٦ - وخلال الفترة المستعرضة، عقد الرئيس يوسف ورئيس الوزراء غيدي محادثات مع عدد من الزعماء الإقليميين والمسؤولين الحكوميين حول خطط انتقال الحكومة الاتحادية الانتقالية والمسائل المتصلة بها. وفي ٨ آذار/مارس، التقى الرئيس يوسف ورئيس كينيا، موي كيباكي، في نيروبي لبحث خطة انتقال الحكومة. وكرر الزعيمان التأكيد على ضرورة عودة الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى الصومال دون إبطاء. وفي ٧ آذار/مارس، قام رئيس الوزراء غيدي، في جيبوتي، بإحاطة رئيسها، إسماعيل عمر غيلة، بالوضع. ثم توجه إلى أديس أبابا، حيث التقى ورئيس وزراء إثيوبيا ميليس زيناوي، ورئيس كينيا موي كيباكي، ورئيس وزراء جيبوتي. وأكد على ضرورة توافر الدعم المالي من المجتمع الدولي وقوات دعم السلام للمساعدة في انتقال الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى الصومال.

١٧ - وفي منتصف آذار/مارس بالقاهرة، التقى الرئيس يوسف الرئيس حسني مبارك وعدداً من المسؤولين المصريين، وكذلك الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، حيث ناشد جامعة الدول العربية القيام بدور كبير في إصلاح وتعمير الصومال. كما حضر مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في الجزائر العاصمة، وأعقبه، في شهر نيسان/أبريل، بعقد محادثات مع المسؤولين الليبيين.

ثالثاً - أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

١٨ - اجتمع مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن الصومال في نيروبي يومي ١٧ و ١٨ آذار/مارس. وأكد الوزراء من جديد، في بيان صادر عنهم، والتزامهم بتنفيذ القرار المتخذ في مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعقود في أبوجا في ٣١ كانون

الثاني/يناير ٢٠٠٥ (انظر S/2005/89، الفقرة ١٩) القاضي بإيفاد بعثة لدعم السلام تابعة للهيئة الحكومية الدولية في الصومال. وصرحوا بأن إيفاد البعثة سيتم على مراحل. فخلال المرحلة الأولى، ستعمل قوات تابعة للسودان وأوغندا على توفير الأمن والدعم للحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل ضمان انتقالها إلى الصومال، فيما ستتولى بلدان الهيئة الحكومية الدولية المتبقية توفير ما يلزم من اللوجستيات والمعدات والتدريب للحيش والشرطة الصوماليين. وخلال المرحلة الثانية، ستتولى بقية بلدان الهيئة الحكومية الدولية إيفاد القوات ريثما يجري إيفاد القوات التابعة للاتحاد الأفريقي. ورحب الوزراء بالقرار الذي اتخذته وزراء خارجية جامعة الدول العربية بالمشاركة في بعثة دعم السلام في الصومال وبمساعدة الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

١٩ - وكانت بعثة لتقصي الحقائق تابعة للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية قد زارت الصومال قبل ذلك في الفترة من ١٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير. وعقدت البعثة مشاورات بشأن احتمال إيفاد بعثة دعم السلام مع شرائح مختلفة من السكان في عدة مناطق من البلد، ومنها مقديشو. وأفادت التقارير بأن البعثة أثارت ردود فعل متفاوتة. وإجمالاً، فإن معظم الصوماليين يؤيدون فكرة إيفاد قوات أجنبية، غير أنهم لا يوافقون على أن تكون هذه القوات من بلدان مجاورة. وفي ١٧ شباط/فبراير، انفجرت قنبلة في جنوب مقديشو على مقربة من المكان الذي كان من المتوقع أن تمر بعثة لتقصي الحقائق منه. وأفادت التقارير عن مقتل خمسة مدنيين صوماليين وإصابة آخرين دون أن يصاب أي من أعضاء بعثة الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية بسوء. ومع ذلك واصلت البعثة زيارتها وفقاً لبرنامج عملها.

٢٠ - وعرض تقرير البعثة على نظر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه المعقود في أديس أبابا في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بحضور رئيس الوزراء غيدي. وأذن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في البيان المعتمد (انظر S/2005/315، المرفق) بإيفاد المرحلة الأولى من بعثة دعم السلام في الصومال التابعة للهيئة الحكومية الدولية بالشكل الذي اتفق عليه مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية في اجتماعه المنعقد في ١٨ آذار/مارس. وستتولى بعثة دعم السلام في الصومال، في جملة أمور، تيسير انتقال الحكومة الاتحادية الانتقالية وتوفير الحماية لها حسب الاقتضاء، ومساعدة الحكومة والأطراف الصومالية في إصلاح القطاع الأمني وفي جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتيسير العمليات الإنسانية في نطاق قدراتها. وطلب أيضاً مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من مجلس الأمن الإذن باستثناء من الحظر المفروض على الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) لأغراض إيفاد بعثة دعم السلام في الصومال.

٢١ - وفي رسالة بتاريخ ١٣ أيار/مايو، أبلغني رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، ألفا عمر كوناري، بالقرار الذي اتخذته مجلس السلام والأمن. وبناء على طلب منه أحلت في ٢٦ أيار/مايو رسالته إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال. وقال الرئيس كوناري أيضاً إن مجلس السلام والأمن أبرز ضرورة إقامة حوار بين الهيئة الحكومية الدولية والحكومة الاتحادية الانتقالية والأطراف الصومالية من أجل بلوغ أعلى نسبة ممكنة لتوافق الآراء بشأن جميع القضايا البالغة الأهمية التي تواجه عملية المصالحة في الصومال.

٢٢ - وفي ٧ نيسان/أبريل، أصدر الاتحاد الأوروبي بياناً بشأن الصومال (انظر S/2005/248، المرفق) حث فيه الأطراف الصومالية على الإحجام عن أي أعمال عدوانية أخرى، ونادى بإقامة حوار بين الأطراف حتى يتمكن مجلس الوزراء والبرلمان من التوصل إلى اتفاق حول اقتراح شامل جديد بشأن عملية الانتقال والأمن. وأكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة إعادة إرساء مبدأ إشراك الجميع والمصالحة، وإلا كان ربما الفشل المصير الذي ستؤول إليه النتائج المبتثقة عن المؤتمر المعقود بقيادة الهيئة الحكومية الدولية، مما من شأنه أن يزعزع ثقة المجتمع الدولي بالمؤسسات الانتقالية الصومالية الناشئة.

٢٣ - وأصدرت سفارة الولايات المتحدة في نيروبي بيانين في آذار/مارس تعرب فيهما عن القلق إزاء إيذاء قوات من دول خط المواجهة في بعثة لدعم السلام في الصومال. وشدد كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في بيان مشترك صادر في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ (انظر S/2005/326، المرفق) على الحاجة الملحة إلى بلوغ اتفاق قابل للاستمرار بشأن الانتقال والأمن يحظى بدعم المؤسسات الصومالية الاتحادية الانتقالية. ورحب البيان بالجهود الصومالية المبذولة قصد الانتقال، بما في ذلك جهود الأطراف الصومالية الرامية إلى تيسير عملية التجريد من السلاح في مقديشو الذي ينبغي إدماحه في أقرب وقت ممكن في إطار خطة وطنية.

٢٤ - وقامت وزيرة خارجية السويد لشؤون التعاون الإنمائي الدولي، السيدة آنيكا صودر، بزيارة نيروبي في منتصف نيسان/أبريل رفقة وفد من كبار المسؤولين. وعقدت مشاورات مع الجهات المانحة بشأن قضايا تتعلق بتنسيق الدعم الدولي المقدم للحكومة الاتحادية الانتقالية متابعه لاجتماع استكهولم المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (انظر S/2005/89، الفقرة ١١). وأجرت أيضاً محادثات مع القادة الصوماليين، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان، بشأن قضايا تتعلق بخطة انتقال الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى الصومال.

٢٥ - وقام مدير شعبة أفريقيا الأولى التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة بزيارة نيروبي في أواخر نيسان/أبريل وأجرى محادثات مع عدد من أصحاب المصلحة المعنيين بالصومال، ومنهم الرئيس يوسف ورئيس الوزراء غيدي ورئيس البرلمان. وأكد ضرورة إيجاد حل للاختلافات الموجودة حالياً داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي معرض إشارته إلى أنه ليس بالوسع توفير الأمن للحكومة بالاعتماد على قوات أجنبية فقط، ذكر أن هناك حاجة إلى التوصل إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار يمكن أن يقترن بتشكيل قوة أمن صومالية رئيسية يوظف أفرادها في البداية على أساس الصيغة العشائرية (أربع عشائر رئيسية و٥ أقليات) ويتم تدريبهم على وجه السرعة. ويمكن آنذاك للمؤسسات الاتحادية الانتقالية الشروع تدريجياً في الانتقال من نيروبي إلى مقديشو، ويكون بوسع الرئيس يوسف التوجه إلى مواقع مختلفة من الصومال. ورحبت جميع الجهات المعنية بهذا الاقتراح كأساس للمحادثات إلى أن تتخذ وحدة الأمن الصومالية والقوات الأجنبية مواقعها في مقديشو من أجل ضمان الأمن.

٢٦ - وترأس مسؤول مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال وفداً مبعوثاً إلى مقديشو في ١ و٢ أيار/مايو من أجل تشجيع الحوار بين أعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو وفي نيروبي. وكان برفقته الوزير المساعد الكيني للتعاون الإقليمي وشؤون شرق أفريقيا. والتقى الوفد برئيس الوزراء غيدي والوزراء وأعضاء البرلمان في مقديشو. وزار الوفد أيضاً عدداً من المرافق التي كان العديد منها في حالة جيدة ويمكن أن تتخذها المؤسسات الاتحادية الانتقالية لدى انتقالها مقرات لها. وقدمت إلى الوفد كذلك إحاطة إعلامية عن الجهود المبذولة حالياً لترع أسلحة الميليشيات في مقديشو وتسريحها وإعادة إدماجها.

٢٧ - وحل ممثلي الخاص الجديد في الصومال، فرانسوا لونسيني فال، بنيروبي في ٢٧ أيار/مايو، وأجرى فور وصوله مشاورات مع الرئيس يوسف ورئيس الوزراء غيدي ومع ممثلي المجتمع الدولي في نيروبي. كما أنه على اتصال برئيس البرلمان الذي ظل في مقديشو. وسيواصل مساعدة الصوماليين على التوصل إلى اتفاق بشأن عملية انتقال الحكومة إلى الصومال.

٢٨ - وحدد مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال، بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، عدداً من مشاريع الاقتراحات للاضطلاع بعدة أنشطة لبناء السلام في إطار صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبناء السلام في الصومال. ويتمثل الهدف الرئيسي من المشاريع في دعم إنشاء المؤسسات الانتقالية الناشئة وعملها وتيسير الحوار من أجل المصالحة.

٢٩ - وفي ٩ شباط/فبراير، وقعت الحكومة الاتحادية الانتقالية من جهة، والأمم المتحدة نيابة عن المجتمع الدولي من جهة أخرى، وثائق إعلان المبادئ وأساليب التنسيق المنظمة للجنة التنسيق والرصد المشتركة. وتعتبر هذه اللجنة أرفع هيئة تتولى تبادل المعلومات ومناقشة السياسات على صعيد الشراكة بين المجتمع الدولي والحكومة الاتحادية الانتقالية. وقد عقدت أربعة اجتماعات فيما بين ١٨ شباط/فبراير و٢٢ نيسان/أبريل. غير أن اجتماعاً رفيع المستوى للجنة التنسيق والرصد كان من المقرر عقده في ٢١ نيسان/أبريل أرجئ إلى أجل غير مسمى بناء على طلب من الحكومة الاتحادية الانتقالية.

رابعاً - التطورات المستجدة في الصومال

٣٠ - خلال زيارة الرئيس يوسف ورئيس الوزراء غيدي لمحافظه مدق في شباط/فبراير، أجريا مفاوضات للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الفخذين السعد وسليمان من قبيلة حبر غدير، سعياً منهما إلى وقف الصراع المسلح الذي دار على مدى الأشهر الثلاثة الأخيرة. غير أن تجدد أعمال القتال بين الجانبين أسفر في ٤ و٥ آذار/مارس أسفر عن مقتل حوالي ١٦ شخصاً.

٣١ - وفي ٢٤ آذار/مارس، نظم عدد كبير من السكان في مدينة حدر، عاصمة محافظة بکول، وفي منطقة يكشد بمقديشو تظاهرات للتعبير عن دعمهم لعزم الرئيس يوسف الانتقال إلى بيدوا وجوهر إلى أن يستتب الأمن في مقديشو. غير أن محاولة لتنظيم مظاهرة مماثلة في بيدوا أدت إلى نشوب قتال دام من ٢٥ إلى ٢٧ آذار/مارس وأدى حسب التقارير إلى مقتل ١٤ شخصاً. وقد وقعت الاصطدامات بين الميليشيات الموالية لمحمد إبراهيم حبسادي بمساعدة من ميليشيات الشيخ يوسف اندعده من محافظة شيبلي السفلى وميليشيات تابعة لحلفائه السابقين العقيد حسن محمد نور "شيطي قدود" والشيخ عدن مادوبي وعبد الله درو إسحاق (وجميعهم وزراء في الحكومة الاتحادية الانتقالية). وتساند هذه المجموعة الأخيرة خطة الرئيس يوسف للانتقال، فيما تعارض المجموعة الأولى انتقاله إلى بيدوا. واصطدمت المجموعتان مرة أخرى في ٣٠ أيار/مايو من أجل السيطرة على المدينة.

٣٢ - وفي ٢ نيسان/أبريل، أيدت أغلبية مطلقة من أعضاء مجلس نواب "صوماليلاند" مشروع قانون انتخابات يقر التعديلات المقترحة من قبل "الرئيس" طاهر ريباله كاهن. وتشير التقارير أن ٦١ عضواً من أعضاء المجلس الحاضرين صوتوا لصالح المشروع، فيما امتنع ٤ أعضاء عن التصويت. وكان المجلس قد طلب في وقت سابق إجراء تعداد وطني للسكان وترسيم للحدود بين المحافظات (المرجع نفسه، الفقرة ٢٢). غير أن "الرئيس" كاهن رفض

طلبت مجلس النواب وأحال المسألة إلى "المحكمة العليا" التي أيدت موقفه. ومن المقرر إجراء انتخابات مجلس النواب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٣٣ - وفي ٦ نيسان/أبريل، عقد رئيس الحزب السياسي كلميه في "صوماليلاند"، أحمد محمد سيلانيو، مؤتمرا صحفيا في هرجيسة اتم خلاله السلطات بحرق دستور "صوماليلاند" وبالتحرش بأنصاره.

٣٤ - وقام وفد للاتحاد الأفريقي برئاسة نائب رئيس الاتحاد الأفريقي، مازيمكا، بزيارة "صوماليلاند" في الفترة من ١ إلى ٤ أيار/مايو. وقبول الوفد بمظاهرات عامة وجهت الانتقاد إلى الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي لعدم اعترافهما بالتقدم المحرز في "صوماليلاند". وأحاطت السلطات الوفد علما بتصميم "صوماليلاند" على حماية سيادتها. وصرح السيد مازيمكا أن الاعتراف "بصوماليلاند" أمر من اختصاص الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وزار رئيس زامبيا السابق، كينيث كاووندا، "صوماليلاند" في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو بدعوة من السلطات. وصرح بأنه سيلعب ما توصل إليه من نتائج إلى الاتحاد الأفريقي والزعماء الأفارقة الآخرين. وكان مسؤول من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية قد زار قبل ذلك هرجيسة في ٢٧ نيسان/أبريل من أجل إجراء مناقشات بشأن الانتخابات التشريعية.

الأمّن

٣٥ - اتسمت الحالة في الشمال بالهدوء عموما. ولم يتعرض موظفو وكالات المعونة لاعتداءات أخرى في "صوماليلاند"، وخفض مستوى المرحلة الأمنية للأمم المتحدة إلى المرحلة الثالثة في نيسان/أبريل. وتعززت قدرة السلطات على حماية موظفي وكالات المعونة وعلى ضبط الأمن في المنطقة بفضل مبادرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الشرطة. ولم تقع أي حوادث خطيرة فيما بين "صوماليلاند" و"بونتلاندا" في محافظتي سول وسناج المتنازع عليهما. وأشارت بعض التقارير إلى تقليص ضئيل في قوام القوات، رغم أنه لم يحرز فيما يبدو أي تقدم نحو إيجاد حل سياسي.

٣٦ - ولا تزال الصراعات قائمة في العديد من أجزاء الصومال الجنوبية، كما أن انعدام الأمن ما زال يمثل مشكلة عويصة تواجه وكالات المعونة في معظم أجزاء البلد. وتفيد بعض التقارير الموثوقة أنه رغم وجود نقص على المستوى المحلي في الأسلحة والذخيرة، لا يزال الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة يتعرض للانتهاك، وأن هذه الإمدادات تستورد في أحيان كثيرة من الخارج.

٣٧ - ولا تزال الصراعات العشائرية القائمة بسبب التسابق من أجل السيطرة على الموارد ومسلسل الاغتيالات بدافع الانتقام تمثل مشكلة عويصة. والمناطق الأكثر تضرراً على نحو خطير من النزاعات العشائرية تشمل: جنوب مدق وشمال جلدود وبلدة هويبو، حيث يتنازع فخذ السعد وسليمان من قبيلة حبر غددير السيطرة على المراعي منذ أمد طويل؛ ومنطقتا باي وبكول حيث يدور القتال بين عشائر رحانوين من أجل السيطرة على بيدوا؛ ومحافظة حدو حيث تتواصل مواجهات فاترة بين أفراد عشيرة ماريهان وبين عشيرتي ماريهان وغار في منطقة الوق على الحدود مع كينيا.

٣٨ - وفي آذار/مارس وأيار/مايو، اتسع نطاق المواجهة من أجل السيطرة على بيدوا (انظر الفقرة ٣١ أعلاه) حينما تدخلت ميليشيات من عناصر مناصرة من عشيرة الهاوية. وخفت حدة التوتر في أعقاب تدخل الزعماء التقليديين، ويظل النزاع حتى الآن مقتصرًا على عشائر رحانوين.

٣٩ - ولا تزال أعمال العنف تطال مقديشو. ورغم التقارب الذي حصل فيما بين العديد من زعماء الفصائل في المدينة، فإن ارتفاع مستوى جرائم العنف والحوادث التي تندلع من وقت لآخر بين العشائر أدى إلى بقاء المدينة في المرحلة الأمنية الخامسة للأمم المتحدة. ومن ضحايا هذه الحوادث صحافية بريطانية تعمل في هيئة الإذاعة البريطانية قتلت على يد مسلحين في ١٠ شباط/فبراير، ومواطن صومالي يعمل في منظمة غير حكومية دولية قتل في ١٨ نيسان/أبريل. ولم تتضح الجهة المسؤولة عن هذين الاعتداءين، وإن كانت التقارير تشير إلى إمكانية ضلوع جماعات متطرفة فيهما. غير أن الوضع الأمني في مقديشو قد يتحسن بفضل الجهود الرامية إلى تجميع الميليشيا و"آلياتهم العسكرية" التي بدأت في منتصف أيار/مايو، وبفضل إزالة نقاط المراقبة التابعة للميليشيات في الأسبوع الأول من حزيران/يونيه.

٤٠ - وتعثرت عمليات المعونة على نحو خطير من جراء انعدام الأمن الذي بلغ مستويات عالية، ولا سيما في الجنوب. وذلك أن تكاثر نقاط المراقبة في جنوب الصومال، التي تديرها عناصر من الميليشيات لا رقيب عليها، قد أدى إلى عرقلة حركة الموظفين والإمدادات. وعلى العكس من ذلك، تتمتع الإدارة في كل من "صوماليلاند" و"بونتلاندا" بالقدرة على مراقبة أنشطة هؤلاء الأفراد، حيث يتم تسليم المعونة في منطقة مترامية الأطراف.

خامسا - الحالة الإنسانية

٤١ - رغم مظاهر التوتر التي شهدتها بين الحين والآخر محافظتنا سول وسناج المتنازع عليهما، فإن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ظلت مُرضية بدرجة كبيرة في شمال غرب وشمال شرق الصومال. على أن ظروف العمل في وسط الصومال وجنوبه ما زالت

غير مأمونة، مما يحد بشكل خطير من نطاق الاستجابة الإنسانية الدولية وفعاليتها. ففي عام ٢٠٠٥، جرى تقليص العمليات المضطلع بها في كل من باي، وبكول، وجدو، وجوبا السفلى، وهيران، وجلحدود، والبنادر وشبيلي الوسطى رغم الحاجة المزیدة للمساعدة الإنسانية، وذلك إما بسبب النزاع المحلي أو تدخل السلطات المحلية في عمليات الوكالات أو الاعتداءات الموجهة ضد موظفي وكالات المعونة.

٤٢ - وأسفر الاقتتال عبر الحدود الذي نشب في أواسط نيسان/أبريل بين عشائر محافظة جدو عن تشريد ما يقدر بنحو ١٥ ٠٠٠ شخص. وتواجه جدو أعلى معدلات سوء التغذية في الصومال (ما يصل إلى ٢٣ في المائة) لأسباب من بينها انعدام الأمن الغذائي المستديم. يعيق استمرار مظاهر التوتر إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. بيد أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية تقوم برصد الحالة عن كثب، وهي مستعدة للاستجابة بمجرد توفر الأمن اللازم لإيصال المساعدات.

٤٣ - ولا تزال الصومال شديدة التأثر بالكوارث الطبيعية، ولا سيما الجفاف والفيضانات، فضلا عن الأعاصير الموسمية والعواصف الساحلية. وفي شباط/فبراير، أفادت بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات بأن ما مجموعه ٤٤ ٠٠٠ من الأشخاص قد تضرروا من المد غير المسبوق لأمواج تسونامي القادمة من المحيط الهندي على امتداد الخط الساحلي الشمالي والشرقي للصومال. وتحققت البعثة من أن الاستجابة الإنسانية السريعة التي قامت بها وكالات الأمم المتحدة والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية قد ساهمت بدرجة كبيرة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، كالغذاء والمأوى والمياه والرعاية الصحية والمواد غير الغذائية. وساهمت التبرعات السخية التي قدمتها الجهات المانحة في الوقت المناسب مساهمة بيّنة في تيسير عمليات الاستجابة. غير أن من اللازم أن يستمر تقديم المساعدة العوئية وتوفير سبل العيش. كما يتعين مراعاة ضرورة الإنصاف في توزيع الموارد بين سائر المجتمعات المحلية المستضعفة، كالمعوزين من الرعاية والمشردين داخليا. وقد شرعت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فعلا في تنفيذ برامج الانتعاش.

٤٤ - وما زالت الصومال تعاني آثار سنوات الجفاف العديدة التي حلت بها. ويقدر أن نحو ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في المناطق المتضررة من الجفاف ما زالوا يعيشون في حالة الطوارئ الإنسانية أو يفتقرون إلى سبل العيش. ورغم غزارة أمطار الدائير خلال موسم ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وما أسفر عنه من تحسن في وفرة المياه والمرعى، يبقى الانتعاش بطيئا، حيث لم يستطع الرعاة الاستفادة بشكل كامل من تحسن الظروف بسبب تضائل أعداد القطعان،

وشدة ارتفاع الدين، وتفشي العوز. ويتعثر الانتعاش أيضا بسبب تواتر القلاقل، مما يجد من إمكانية الوصول إلى الأسواق والمراعي وغير ذلك من الموارد.

٤٥ - وانخفض إنتاج الحبوب في منطقتي جوبا وشبيلي خلال موسم الدائير ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى أدنى مستوى له في مرحلة ما بعد الحرب بسبب الانغمار بالمياه والفيضانات المحلية الناجمة عن الأمطار الغزيرة. وتواصلت الفيضانات في موسم أمطار غو في محافظتي هيران وشبيلي الوسطى اللتين تظلل فيها الأوضاع غير مستقرة، حيث اضطرت عدة آلاف من الأسر المعيشية إلى إخلاء قراها الواقعة على ضفة النهر. وفي منتصف نيسان/أبريل، تعرضت منطقة هرجيسة في "صوماليلاند" لأمطار غزيرة وفيضانات أدت إلى إلحاق أضرار كبيرة بالهياكل الأساسية. وقدمت الأمم المتحدة المساعدة لما ينيف على ٦٠٠٠ من الأشخاص المتضررين من الفيضانات في "صوماليلاند" وجنوب الصومال بتوفير الإمدادات الغوثية ومياه الشرب واتخاذ تدابير للوقاية من تفشي الكوليرا والملاريا.

٤٦ - وقامت وكالات الأمم المتحدة، بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، بإعداد خطط استراتيجية لتوفير المساعدة الفعالة لما يقدر بنحو ٤٠٠٠٠٠ من المشردين داخليا في ٣٢ موقعا في الصومال. وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الشريكة والسلطات المحلية، ساندت الأمم المتحدة الجهود المبذولة من أجل التعجيل بالمساعدة المقدمة للمشردين داخليا والسكان العائدين في "صوماليلاند" و "بوتلاندا". على أن الظروف التي تكفل الحماية لمعظم المشردين داخليا في الصومال ما زالت غير ملائمة، ولا سيما بالنسبة للمشردين داخليا في مقديشو البالغ عددهم ٢٥٠٠٠٠. وما انفكت الأوضاع الشديدة التقلب تحد من إمكانية الوصول إلى هؤلاء الأهالي الذين يظلون عُرضة للمضايقة والاستغلال والابتزاز.

٤٧ - وفي عام ٢٠٠٥، بلغ مجموع اللاجئين الصوماليين الذين تمت إعادتهم إلى الصومال من إثيوبيا وجيبوتي ٨٥٦ ٥ شخصا. ووفدت أغلبية العائدين إلى "صوماليلاند"، فيما نُقل الآخرون جوا من جيبوتي إلى "بوتلاندا". وترمي مشاريع إعادة الإدماج إلى تيسير عودة اللاجئين الصوماليين من بلدان اللجوء، وتحسين الهياكل الأساسية، وإيجاد سبل العيش في المجتمعات المحلية التي يفد إليها اللاجئين.

سادسا - الأنشطة التنفيذية الرامية إلى تعزيز السلام

الحكم

٤٨ - تعمل الأمم المتحدة عن كثب مع البرلمان الاتحادي الانتقالي. فقد أنشأت مشروع دعم الميزانية في حالات الطوارئ في الصومال ليكون بمثابة آلية لتنسيق التمويل توفر دعم الميزانية للمؤسسات الصومالية الناشئة، بما في ذلك الأنشطة الفورية المضطلع بها دعما للحكومة الاتحادية الانتقالية داخل الصومال وتحقيق استقرارها.

٤٩ - وقد استطاع مشروع دعم الميزانية في حالات الطوارئ في الصومال أن يؤمن حتى الآن ما يزيد على ٦ ملايين دولار، وأنشأ لجنة توجيهية، تشترك في رئاستها الحكومة الاتحادية الانتقالية والجهات المانحة، لإدارة استخدام الأموال بشكل منسق. وأنشئت أفرقة عاملة فنية تتولى الأمور التالية: نظم المرتبات؛ و خطة انتقال الحكومة الاتحادية الانتقالية؛ والمكتب الذي سيجري إنشاؤه في المستقبل للمراقب المالي العام وتوليد الدخل؛ وتوفير الجهاز الوظيفي اللازم لمكتب الاتصال التابع للحكومة الاتحادية الانتقالية في نيروبي. ويجري إعداد مبادرة للدعم اللوجستي لانتقال ما يزيد على ٧٠٠ من المندوبين الصوماليين ومسؤولي الحكومة الاتحادية الانتقالية المسجلين إلى مواقع مختلفة داخل الصومال. وتم توفير الخبرة الفنية لإنشاء نظام للمرتبات، فضلا عن توفير الجهاز الوظيفي اللازم للخدمة المدنية وإدارة الموارد البشرية.

٥٠ - وبدأ في شهر أيار/مايو تنفيذ مشروع الانطلاقة الجديدة للخدمة المدنية في الصومال تحت إشراف الأمم المتحدة. ويتمثل هدف المشروع في بدء مناقشة المسائل الرئيسية المتعلقة بالخدمة المدنية وتنسيق تخطيط وإدارة الخدمة المدنية والموارد البشرية في إطار الحكومة الاتحادية الانتقالية. ويرمي المشروع إلى تلبية الحاجة الماسة إلى تقديم الدعم الخارجي للحكومة لتمكينها من الشروع في تطبيق الممارسات التي تكفل فعالية الحكم ومرونته.

٥١ - وبفضل زيادة التمويل المقدم من الجهات المانحة في عام ٢٠٠٥، تم القيام في إطار مشروع تطوير الخدمات المالية الذي ترعاه الأمم المتحدة بعدة مبادرات مع رابطة الخدمات المالية الصومالية ومع القطاع المصرفي الرسمي. وبدأ المشروع أيضا عملية لإنشاء مصرف مركزي صومالي، فضلا عن استحداث إطار عمل أساسي يكفل دخوله طور العمل.

٥٢ - وبدعم من الجهات المانحة، بدأت الأمم المتحدة تنفيذ مشروع الدعم الفني من الصوماليين المغتربين المؤهلين، الذي يسعى إلى تيسير نقل خبرة الصوماليين المقيمين في الخارج إلى الصومال. ومنذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، يجري تنفيذ خمسة مشاريع في مجال

التعليم، وأربعة في مجال الزراعة، ومشروع واحد في مجال الصحة. وتشمل تلك المشاريع تقديم الدعم لوزارة الثروة الحيوانية في "صوماليلاند"، وتعزيز قدرات موظفي المدارس الابتدائية في بولو بورتي وبيليت وين، فضلا عن تحسين قدرات الممرضات والقابلات في مجال تقديم الخدمات في مقديشو.

٥٣ - وفي "صوماليلاند"، نظمت الأمم المتحدة منتدى "صوماليلاند" الحضري في هرجيسة لمساعدة البلديات السبع التابعة لهذه المنطقة في مجال تبادل المعلومات والتخطيط للمبادرات المتعلقة بإدارة الشؤون الحضرية، وكذا في تقديم الخدمات الاجتماعية. ويجري العمل حاليا من أجل إنشاء معهد للخدمة المدنية في "صوماليلاند" لتدريب المديرين والموظفين الإداريين والكتبة التابعين لإدارة "صوماليلاند" وتحسين مهاراتهم الفنية.

٥٤ - وتواصل الأمم المتحدة تقديم دعمها للجنة مراجعة القوانين في "صوماليلاند". وقد اجتاز أعضاء اللجنة مؤخرا المرحلة الثانية والأخيرة من دورة تدريبية على المبادئ الأساسية للتحليل القانوني. كما قُدِّمت للجنة مساعدة فنية في مجال صياغة بروتوكول لمراجعة القوانين لتوفيق القوانين المشمولة بعملية المراجعة مع المعايير المعترف بها دوليا في مجال حقوق الإنسان. وتقوم اللجنة حاليا باستعراض قانون "صوماليلاند" الجنائي.

٥٥ - وتواصل الأمم المتحدة أيضا دعم وحدة الاستشارات القانونية بجامعة هرجيسة، التي توفر التمثيل القانوني بالجان للفئات والأشخاص المعوزين. ويجري أيضا تنفيذ برنامج تدريبي لأفراد قطاع العدل في شبيلي الوسطى ومشروع لإصلاح سجن بيريرا في "صوماليلاند".

٥٦ - وعُقد مؤتمر وطني في هرجيسة في ١٠ أيار/مايو لوضع الصيغة النهائية لمشروع القوانين المتعلقة بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وهو ما كان من أهم التوصيات الصادرة عن خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال.

٥٧ - وقامت الأمم المتحدة بتشديد أكاديمية الشرطة بأرمو في "بونتلاندا"، وسيكون في مقدور هذه الأكاديمية أن توفر التدريب لعدد قدره ٣٠٠ طالب، من ضمنهم ٦٠ طالبة. وعلاوة على ذلك، جرى إصلاح مركزين للشرطة في "صوماليلاند" (في بيريرا ودوقوشي) وتجهيزهما في إطار برنامج سيادة القانون. وفي "صوماليلاند"، جرى أيضا تدريب وحدة المراقبة الداخلية، ووحدة الحماية الخاصة، وإدارة التحقيقات الجنائية. وتواصل وحدة الحماية الخاصة توفير الحماية لموظفي ومباني المنظمات الإنسانية والإنمائية العاملة في "صوماليلاند".

نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت الأمم المتحدة خططاً تتعلق بجوانب السياسة العامة والجوانب التنفيذية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نطاق البلد، بما في ذلك توفير المساعدة الفنية من خلال وحدة التخطيط الاستراتيجي للتجريد من السلاح في الصومال، التي عملت عن كثب مع الحكومة الاتحادية الانتقالية والأوساط المانحة والاتحاد الأفريقي. كما قدمت الوحدة المساعدة الفنية والدعم التخطيطي لإصلاح قطاع الأمن وإنشاء قوة للشرطة.

٥٩ - وفي أثناء التحضير لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قدمت الأمم المتحدة الدعم بشكل محدد لإصلاح القطاع الأمني، في إطار الشراكة القوية مع سلطات "بونتلاندا" و "صوماليلاند". والأمم المتحدة بصدد تسجيل واستقصاء ما يزيد على ١٥ ٠٠٠ من أفراد قوات الأمن والمليشيات في الموقعين. وتجري حالياً عملية تسريح وإعادة إدماج عدة آلاف من أفراد القوات في "صوماليلاند" و "بونتلاندا"، بينما سيتواصل في وسط الصومال وجنوبه التخطيط وتنفيذ المشاريع التجريبية إلى حين إتمام عملية التسريح الواسعة النطاق بالشراكة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية. وإلى جانب إعادة الإدماج الاقتصادي، توفر الأمم المتحدة أيضاً مساعدة قوية في مجال الرعاية النفسية للتصدي لانتشار إدمان المخدرات، والصدمات النفسية، والأمراض العقلية في أوساط المقاتلين السابقين المسجلين في البرنامج.

٦٠ - وساهمت استراتيجيات الرقابة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة، بما في ذلك استحداث إطار قانوني، في تعزيز أنشطة الرقابة التي تضطلع بها الشرطة. وجرت التوعية في "صوماليلاند" بأهمية إجراءات السلامة في استخدام الأسلحة، وتنصب الجهود حالياً على تزويد "بونتلاندا" ومنطقتي الوسط والجنوب بالمساعدة في مجال الحد من انتشار الأسلحة في البلد.

سبل العيش

٦١ - دعماً لتصنيف ملامح الفقر وتحديد نسب انتشاره على صعيد المقاطعات، واصلت الأمم المتحدة دراستها الاستقصائية على مستوى المستوطنات، وأنجزت الاستقصاء الميداني في ثلاث مناطق من "بونتلاندا". وجمعت الدراسة الاستقصائية الإحداثيات الجغرافية المتعلقة بالصحة والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى لتحديد نسب انتشار المرافق وتعيين الثغرات الإنمائية في توفير الخدمات الأساسية. وتقدم الأمم المتحدة أيضاً الدعم لمركزين للتدريب المهني تجري إعادة هيكلتهما وإدارتهما محلياً في مدينتي بيربيرا وبوساسو الساحليتين. كما تشارك الأمم المتحدة في عملية إصلاح الهياكل الأساسية في الأجل الطويل في مواقع ساحلية

من خلال تشييد أسواق محلية ومراكز نسوية وتقديم الدعم للعديد من مشاريع توليد الدخل لصالح النساء.

٦٢ - وأحرز تقدم كبير في مجال إصلاح قناة دوبويل "القناة الصينية" في شيبلي الوسطى للحد من شدة الفيضانات وتشجيع الري. ومن المقدر أن يعود مشروع الإصلاح بالنفع على ٥٠.٠٠٠ شخص ونيف. ونُفذ المشروع من قبل الإدارة الإقليمية والمجتمعات المحلية بدعم تقني من وكالات الأمم المتحدة. وبلغت مساهمة الأمم المتحدة ٣٥ في المائة من التكلفة المقدرة بنحو مليون دولار، بينما تولى المجتمع المحلي والإدارة المحلية حشد المبلغ المتبقي. وقام رئيس الوزراء غيدي بافتتاح القناة في ٧ حزيران/يونيه.

٦٣ - وقد أصبح النشاط غير المشروع لصيد السمك وتجهيزه بواسطة سفن الشباك المخروطة الأجنبية وغيرها من السفن مصدر قلق متزايد بالنسبة للزعماء الصوماليين والمجتمعات المحلية الساحلية في الصومال. ذلك أن نهب الثروة المائية الصومالية في المحيط الهادئ والبحر الأحمر بواسطة المئات من تلك السفن المنتمية لجنسيات مختلفة يمكن أن يؤدي إلى الصيد المفرط واستنزاف الأرصد السمكية. وقد هاجمت بعض هذه السفن الدخيلة الصيادين الصوماليين المحليين، حيث دمرت مراكبهم ومعداتهم. وبسبب الصيد غير المشروع الذي تقوم به المصالح الأجنبية، تفقد الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديدة وسلطات الأقاليم في "بوتلاندا" و "صوماليلاند" إيرادات هي في أمس الحاجة إليها.

الصحة

٦٤ - يجري بذل جهود رامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتحصين في الصومال من خلال حملات التحصين الاستدراكية ضد الحصبة وتعزيز التحصين الروتيني. وتنصب الأنشطة على الملاريا، وتحصين الأطفال، والتأهب لحالات الطوارئ والتصدي لحالات الطوارئ الحادة في مجال التغذية. وأنجز عدد من الدراسات الاستقصائية بشأن الملاريا، من ضمنها الدراسة الاستقصائية للمعارف والمواقف والسلوكيات والممارسات المتعلقة بهذا الداء. وما زال توزيع "الناموسيات" المعالجة بمبيدات الحشرات جارياً، مع التركيز على المناطق الموبوءة بنسب مرتفعة على الدوام. وتم أيضاً تأمين التمويل اللازم لإجراء حملة لتحصين الحوامل والمواليد ضد التيتانوس، تستهدف النساء اللائي بلغن سن الإنجاب في "بوتلاندا" وأجزاء من جنوب الصومال.

٦٥ - وتم وضع الصيغة النهائية لخطة عمل السنة الأولى للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وقامت الأمم المتحدة بتيسير اجتماعات التنسيق لمختلف المنظمات

الصومالية المحلية العاملة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بهدف تعزيز قدراتها وتعميم ممارستها.

٦٦ - ويقوم فريق الأمم المتحدة التخصصي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حاليا بدعم تقييم للنظم الصحية لتقديم الخدمات الشاملة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن صياغة مبادئ توجيهية محلية للسيطرة الإكلينيكية على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويدعم هذا النشاط استحداث طرائق موحدة لتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي يتم تحديدها في إطار استراتيجي مشترك.

الشباب

٦٧ - في إطار مشروع الأمم المتحدة لتنمية ومشاركة، أنجز الشباب استعراض لأنشطة توجيه الشباب في عام ٢٠٠٤، وقدم دعم فني في الموقع لمجموعات الشباب في الصومال. وأبرز الاستعراض الحاجة إلى مجموعة من الشباب المدربين القادرين على توفير القيادة والتطوير التنظيمي والدعم التوجيهي لمجموعات الشباب. وسيقوم ما مجموعه ٢٨ من موجهي الشباب المدربين بتقديم الدعم الفني في الموقع لمجموعات الشباب خلال عام ٢٠٠٥. وفي إطار برنامج التنمية الحضرية الذي بدأ حديثا في "صوماليلاند"، ستشارك الأمم المتحدة في تدريب مجموعات الشباب في مجال الحكم السليم بهدف تعزيز مشاركتهم في عمليات الحكم المحلي على صعيد المقاطعات.

المياه وصحة البيئة

٦٨ - في إطار مشروع الأمم المتحدة للمياه وصحة البيئة، قدّم الدعم للسكان المتضررين من أمواج تسونامي في "بونتلاندا" ووفرت إمدادات المياه في حالات الطوارئ. واكتمل أيضا تشييد مرافق جديدة للإمداد بالمياه محل المرافق الواقعة على الشريط الساحلي التي تعرّضت للتلوث. وقد تم وضع خطط لتشييد مرافق أطول أمدا لتزويد مدينة هافون بالمياه.

٦٩ - ومن الأنشطة الأخرى لدعم المياه وصحة البيئة حفر آبار في المناطق المتضررة من الجفاف في الصومال؛ وتشبيد نظام حضري للمياه في غايبلاي في "صوماليلاند"؛ ومعالجة إمدادات المياه بمادة الكلور في مقديشو للوقاية من الكوليرا. كما تقدم الأمم المتحدة الدعم لدراسة للعثور على مصدر جديد للمياه لمدينة هرجيسة، من شأنه أن يمكن نحو ٣٥٠.٠٠٠ نسمة من الحصول على المياه الكافية في المدينة.

حماية الطفولة

٧٠ - أقرت الأمم المتحدة استعراضاً للدروس المستفادة من العمل الذي اضطلع به أنصار حماية الطفولة في مجال تعزيز قدرات المجتمعات المحلية على التصدي لانتهاكات الحماية ومنعها. كما تعاونت الأمم المتحدة في مشروع يرمي إلى إعادة تأهيل وإدماج الجنود السابقين من الأطفال في كيسمايو وميركا ومقديشو، وقد استفاد من ذلك المشروع ٤٢٠ طفلاً. وتقدم الأمم المتحدة الدعم لاستراتيجية أهلية لتقديم الرعاية والمساندة النفسية والاجتماعية للمستضعفين من الأطفال وأسره، كما تساعد على تكوين جهاز من أخصائيي الرعاية النفسية والاجتماعية شبه المهنيين.

٧١ - وشملت المساعدة توفير لوازم المأوى وتوسيع خدمات الصحة والتغذية المقدمة للمجتمعات المحلية. وتستهدف الأمم المتحدة المجتمعات المحلية الريفية والمهمشة بأنشطة بقاء الطفل، بما يشمل حملة للتطعيم بفيتامين ألف لمكافحة الحصبة، وزيادة اطراد الخدمات الصحية والتعليمية.

سابعاً - ملاحظات

٧٢ - واصل جيران الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية إبداء اهتمام بالغ بمساعدة الصومال على إقامة حكومة عاملة. كما خص الاتحاد الأوروبي والبلدان المانحة المساعدة تشكيل الحكومة الاتحادية الانتقالية ومؤسساتها بموارد مالية ضخمة ودعم سياسي.

٧٣ - وأعرب هنا عن تقدير لجهودهم، وأواصل حثهم على الثبات على عزمهم على مساعدة الصومال. فممثلي الخاص الجديد ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها على استعداد لمساندة ما تبذله الحكومة الاتحادية الانتقالية وسائر الزعماء الصوماليين من جهود في سبيل استعادة السلام والمصالحة والاستقرار في البلد. كذلك، اتخذت الأمم المتحدة الاستعدادات اللازمة لتنسيق واستكمال دعم المجتمع الدولي للصومال.

٧٤ - ومن الأهمية القصوى. يمكن أن تنتقل المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى الصومال حتى تكفل استمرار مصداقيتها لدى شعب الصومال والمجتمع الدولي. فثمة تحديات جسام مرتبطة بالانتقال، منها الأمن واختيار العاصمة ونقص الهياكل الأساسية والموارد. بيد أن من الجلي أن خطة الانتقال قد أصبحت محفوفة بالجدل والمعارضة التي يمكن أن تزيد من حدة الانقسامات بين العشائر والمناطق.

٧٥ - وهناك حاجة ماسة لدخول زعماء الصومال في حوار جاد سعياً إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن القضايا الهامة المتصلة بالانتقال. وأشيد هنا بما يبذله الزعماء في مقديشو من جهود لاستعادة الاستقرار في العاصمة. وأحث المجتمع الدولي على المساعدة في توفير الدعم الفني والمادي اللازم الذي من شأنه تحسين نوعية تلك الجهود. غير أن جهودهم يجب أن تكون محلية حتى يعم كافة الصوماليين الشعور بالثقة. وأكرر هنا ندائي إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان أن يتوصلا، على سبيل الأولوية، إلى عقد اتفاق بين زعماء جميع العشائر والمليشيات على وقف أعمال القتال والدخول في مفاوضات مباشرة تفضي إلى عقد اتفاق شامل لوقف إطلاق النار. والأمم المتحدة على استعداد لمساندة المفاوضات الرامية إلى عقد اتفاق كهذا بالتعاون مع الشركاء الآخرين.

٧٦ - وبدعم أجهزة الأمم المتحدة المختصة للتوسع في مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال، أتطلع إلى قيام الأمم المتحدة بدور أكثر حيوية في تحقيق الاستقرار في الصومال. فرمما كانت لجنة التنسيق والرصد آلية مفيدة في الإشراف على المساعدة المقدمة إلى الصومال وتوجيهها. بيد أن من المتعين استكمال عملية زيادة قوتها كبنیان لكفالة التصدي السريع للمشاكل. وليس من المبالغة في شيء أن نؤكد على الحاجة الماسة إلى تشكيل أمانة. وألمي الصادق أن تبادر البلدان المانحة وبلدان ومنظمات المنطقة إلى مساعدة ومساندة ممثلي الخاص الجديد الذي يؤدي واجبه بحماس.

٧٧ - وكما ورد في الفقرة ٢١ أعلاه، أبلغني رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي بأن التخطيط جار على قدم وساق لقيام الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي بإيفاد بعثة لدعم السلام في الصومال. وكجزء من عملية التوسع في للتوسع في مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال، ينتظر انضمام مستشار عسكري إلى ملاك موظفي المكتب. وسيكون من بين مهامه الاتصال بنظرائه العسكريين في الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية وسائر المؤسسات المختصة. والأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في توفير الدعم الفني والمشورة الفنية في حدود طاقتها.

٧٨ - وأود أن أؤكد مرة أخرى على أهمية أن تشتمل برامج التدريب الموجهة للقوات الأجنبية وقوات الأمن على عنصر للشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان. وفي مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ستواصل الأمم المتحدة مساندة جهود وكالات الأمم المتحدة العاملة في مثل هذه البرامج واستثمار خبرتها.

٧٩ - ومما يمثل تحدياً أمام المجتمع الدولي بوجه عام، والأمم المتحدة بوجه خاص، أن إيفاد أي قوات عسكرية أجنبية إلى الصومال سيتطلب استثناء من الحظر الذي فرضه مجلس الأمن

على توريد الأسلحة إلى الصومال. فقد أوضح أحدث تقرير لفريق الرصد المعني بالصومال (انظر S/2005/153، الضميمة) أن انتهاكات حظر توريد الأسلحة مستمرة، وأن الأسلحة والمتفجرات ما زالت تتدفق على البلد. وفي قراره ١٥٨٧ (٢٠٠٥)، كلف مجلس الأمن فريق الرصد بمواصلة رصد التنفيذ التام لحظر توريد الأسلحة. ذلك أن الأمن في الصومال سيستتب تماما بإنفاذ حظر توريد الأسلحة، في ظل تحسين القدرة على رصده وتطبيق تدابير إنفاذه.

٨٠ - وأود هنا أن أشيد بجهود برامج ووكالات الأمم المتحدة وشركائها، الذين يواصلون تقديم مساعدات إنسانية ويقومون بأنشطة تنفيذية لتعزيز السلام والتنمية في الصومال في مواجهة أوضاع بالغة الصعوبة والخطورة. فجهود هذه البرامج والوكالات وشركائها في الصومال يتعين مساندة بالموارد اللازمة.